جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون المدنى

الالتزام الموصـــوف والقواعـــد التـــى تحكـــم تنفيـــذه

دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى

دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

إعـــــداد
مصطفى أحمد عمران الدراجى

لجنة الحكم على الرسالة

الأستـــاذ الدكتـــور/ محمد شكـــرى ســـــرور : وكيـــل كليـــة الحقـــوق جـــامعة القاهرة (رئيســـــا)

الأستاذ الدكتور/ أحمد النجدى زهو: أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكليـــة الحقـــوق جامعة القاهرة (مشرفاً وعضواً)

الأستاذ الدكتور/ على حسين نجيدة: أستاذ القانون المدنى بكلية الحقـــوق جامعـــة القـــاهرة (مشرفاً وعضواً)

الأستاذ الدكتور/ محمد الشحات الجندى: أستاذ الشريعة الإسلامية وعميـــد كليـــة الحقـــوق جامعة حلوان (عضواً)

2003-2004

جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون المدنى

الالتزام الموصـــوف والقواعـــد التـــى تحكـــم تنفيـــذه

دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى

دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

إعـــــداد
مصطفى أحمد عمران الدراجى

لجنة الحكم على الرسالة

الأستـــاذ الدكتـــور/ محمد شكـــرى ســـــرور : وكيـــل كليـــة الحقـــوق جـــامعة القاهرة (رئيســـــا)

الأستاذ الدكتور/ أحمد النجدى زهو: أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكليـــة الحقـــوق جامعة القاهرة (مشرفاً وعضواً)

الأستاذ الدكتور/ على حسين نجيدة: أستاذ القانون المدنى بكلية الحقـــوق جامعـــة القـــاهرة (مشرفاً وعضواً)

الأستاذ الدكتور/ محمد الشحات الجندى: أستاذ الشريعة الإسلامية وعميـــد كليـــة الحقـــوق جامعة حلوان (عضواً)

2003-2004

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيم

سورة البقرة آية (٣٢)

الإهداء

إلى والدى ووالدتى حفظهما الله جزاء صنيعهما فى تحفيظى أبلغ الكلام القرآن الكريم براً واحتراماً

وإلى أساتذتى الأجلاء كفاء عونهم وإخلاصهم لى شكراً وتقديراً

وإلى زوجتى وأبنائى مريم ومنيب كفاء صبرهم معى عرفاناً وتقديراً

الباحث

شكر وتقدير

هنا يثلج صدرى أن أقف وقفة وفاءٍ بالواجب واعترافٍ بالفضل لأعبر عن خالص شكرى وتقديرى واعتزازى لأستاذى الكريمين الأستاذ الدكتور على حسين نجيدة رئيس قسم القانون المدنى بالكلية، والأستاذ الدكتور أحمد النجدى زهو رئيس قسم الشريعة الإسلامية بالكلية، اللذين تفضلا مشكورين بالإشراف على هذه الرسالة، واللذين ساهما معى بتوجيهاتهما لإخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية ولم يبخلوا على بوقت أو جهد، كما أود أن أعبر عن خالص شكرى لجميع العاملين بمكتبة كلية الحقوق جامعة القاهرة.

فلهم منى جميعاً كل تقدير واحترام،،،.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــــة

أهمية البحث وأهدافه وسبب اختياره

تمهيـــد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنه لما كان البحث فى الفقه الإسلامى، وخاصة الفقه المقارن من أجلّ العلوم تقديراً، والحاجة تشتدّ إليه فى كل عصر وأوان وقد يسّر الله انتعاش الفقه مرة أخرى فى هذا العصر، فقامت جهود خيرة مباركة، وأسهم ثلة من الفقهاء فى إبراز الفقه فى ثوب جديد، يجمع بين الأصالة والمحافظة على التراث والمعاصرة التى تدفع بحركة الفقه قدماً وتوجد الحلول من الأحكام الشرعية المناسبة للمستجدات والنوازل، وخاصة فى مجال المعاملات، فقد آثرت أن أخوض هذا المجال وقد استخدمت فى هذا البحث لغة ميسرة بسيطة يفهمها غير المتخصص لا سيما وأن كتب التراث الفقهى تتسم بوعورة مصطلحاتها وخاصية ألفاظها، وقد حاولت أن أكون عدلاً فى نقلى من تلك الكتب، ورعاً فى الاستعانة بها لأن الباحث فى الفقه يتطرق كثيراً لأمر الحلال والحرام، والخطأ المتعمد فيها مهلك، فوقفت فى بعض النصوص التى لم أستطع فهمها بقولى ـ الله أعلم ـ وكثيراً ما استعملت لفظ "وحسب فهمى لهذه العبارة"، وقد انتدبنى لهذا الموضوع، وحفزنى إليه، وأعاننى على الخوض فيه أساتذتى الأجلاء، الذين لم يبخلوا على بنصح أو عون، دأبهم السعى لإخراج هذه الدراسة بصورتها الحالية متجشمين معى صعوبة هذا العمل الخطير، وبذلت غاية المستطاع، وهذا مع علمى بقلة بضاعتى إذا عرضت للانتقاد، ومع علمى أيضاً بطاقتى المحدودة، وهمتى المتواضعة أمام عمل عظيم، أرجو به خدمة الشريعة الغراء.

الالتزام الموصوف:

كلمة الالتزام كلمة تدل على العموم فتشمل كل التزام، فهى كلمة شائعة متعددة الدلالات، وقد توسع علماء الأصول فى بحث ألفاظ العموم، وجعلوا منها اسم الجنس "المعرف بأل غير العهدية، مثل كلمة الالتزام هنا، وعرفوا

العام بتعريفات متعددة منها : هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له ، أو هو اللفظ الواحد الدال على مسمين فصاعداً مطلقاً معاً [١] .

وكما بحثوا العام والمطلق فى دلالات الألفاظ بحثوا ما يخصص هذا العام أو يقيد المطلق ، فجعلوا أساليب التخصيص متعددة ، وقد حاولت فى بحثى هذا أن أقف عند أنواع من الالتزام مخصصة بالوصف ، فكان بحثاً فى " الالتزام الموصوف والقواعد التى تحكم تنفيذه دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى " ، ولا أعنى بالصفة ، الصفة فى معناها اللغوى من مدح أو ذم ، وإنما أعنى بها الوصف المخصص ، سواء كان شرطاً أو أجلاً ، أو التزاماً تخييرياً أو بدلياً ، أو تضامناً بين الدائنين والمدينين أو التزاماً غير قابل للانقسام ، فنقول التزام مؤجل بأجل ، والتزام مرتبط بشرط ، وهكذا فهذا ما عنيته بعبارة الموصوف ، وهو لا يبعد عن أصول اللغة ومرادها ، وهو امتداد وإضافة لدراسات سابقة حاولت جمعها تحت مسمى " الالتزام الموصوف " .

ومن المعلوم أن التشريعات الحديثة فى القانون الوضعى تتناول الالتزام على اعتبار أنه رابطة موحدة ؛ إلا أن الباحث فى القوانين القديمة وبخاصة فى القانون الرومانى والجرمانى ، يجد أن الالتزام يتضمن فى واقع الأمر عنصرين متميزين أحدهما عنصر المديونية (S chuld) ، والآخر عنصر المسئولية (Haftung) ، وهذان العنصران يرتبطان ارتباط الغاية بالوسيلة ، فالمديونية تفرض على المدين واجب الوفاء وتفرض على الدائن واجب قبول الوفاء ، فإذا وفى المدين باختياره انقضت المديونية ، وإن امتنع ظهرت المسئولية والتى من خلالها يمكن للدائن قهر المدين على الوفاء [٢] .

ومن جهة أخرى لا يمكن القول أن جميع الالتزامات تحوى بالضرورة هذين العنصرين ، فبعضها لا يحوى إلا أولهما وهو عنصر المديونية ، وهو ما يسمى " الالتزام الطبيعى " [٣] ، وهو يأخذ مكان الاستثناء البالغ من القاعدة

---

(١) الإحكام فى أصول الأحكام : سيف الدين أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدى ، دار الاتحاد العربى للطباعة ، ج٢، ص ١٨١ ، وما بعدها .

(٢) أنور سلطان : أحكام الالتزام الموجز فى النظرية العامة للالتزام دراسة مقارنة فى القانونين المصرى واللبنانى ، دار النهضة العربية ١٩٨٣ ، ص ١٥ .

(٣) ويمكن تقسيم مصادر الالتزام الطبيعى إلى قسمين : الأول ما ينشأ واجباً أدبياً من الأصل كالتبرعات التى ينقصها شرط من شروط الشكل مثل الهبة فى المنقول قبل أن يقبضه الموهوب له ، لأن الهبة فى المنقول لا تتم إلا بالقبض ، وكذلك هبة العقار التى لم تستوف الشكل بحيث لم تثبت فى محرر رسمى ، لأن القانون المدنى يفرض لصحة الهبة فى العقار أن تحرر بعقد رسمى يطلق عليه فى القانون شرط الشكل ، ففى هاتين الحالتين يكون التزام الواهب غير ملزم له بل هو واجب أدبى لا يجبر الواهب على تنفيذه ، ومن الالتزامات الطبيعية أيضاً التزام الشخص بالإنفاق على ذوى القربى ممن لا تلزمه نفقتهم قانوناً ، الثانى : وهو الذى يكون أثراً نتج عن التزام مدنى تناسخ-

فهرس الموضوعات

مقدمة ١
أهمية البحث وأهدافه وسبب اختياره ١
تعريف بالموضوع ١
منهجية البحث ٧
خطة البحث ٨

الباب الأول

الالتزام الموصوف من حيث الوجود فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى ١٥
تمهيد ١٥
الفصل الأول : ماهية الشرط بين الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ١٧
تعريف الشرط فى الفقه الإسلامى ١٨
أقسام الشرط ٢٠
الشروط الشرعية ٢١
الشروط الجعلية ٢٢
شرط التعليق ٢٢
الشرط المقترن بالعقد ٢٤
الشرط فى فقه القانون الوضعى ٢٧
خصائص الشرط كوصف فى الالتزام ٣٠
تعليق الالتزام على الأمر الممكن والمستقبل فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى ٣٠
مشروعية الأمر المعلق عليه الالتزام فى الفقه الإسلامى ٣٤
مشروعية الأمر المعلق عليه الالتزام فى فقه القانون الوضعى ٣٦
عدم توقف الشرط على إرادة المدين فى الفقه الإسلامى ٣٩
عدم توقف الشرط على إرادة المدين فى فقه القانون الوضعى ٤٢
المقارنة بين الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٤٤
الفصل الثانى : الشرط الواقف والفاسخ فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ٤٥
الشرط الموقف فى الفقه الإسلامى ٤٦
الشرط الفاسخ فى الفقه الإسلامى ٥٠

العقود القابلة للتعليق فى الفقه الإسلامى ٥٤
ما يصح تعليقه بالشرط الملائم دون غيره ٥٤
العقود التى لاتقبل التعليق مطلقا ٥٥
العقود التى تقبل التعليق بكل شرط ٥٨
الشرط الواقف فى فقه القانون الوضعى ٦٠
الشرط الفاسخ فى فقه القانون الوضعى..... ٦٥
مصدر الشرط فى فقه القانون الوضعى ٦٨
الحقوق التى يلحقها وصف الشرط فى فقه القانون الوضعى ٧٠
الفصل الثالث : آثار تعليق الالتزام فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى..... ٧٢
آثار الشرط أثناء تعليقه فى الفقه الإسلامى ٧٣
آثار الشرط الواقف فى مرحلة التعليق فى فقه القانون الوضعى ٧٧
آثار الشرط الفاسخ فى مرحلة التعليق فى فقه القانون الوضعى ٨٤
آثار الشرط عند انتهاء التعليق فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٨٦
حكم العقد المعلق والأثر الرجعى للشرط فى الفقه الإسلامى ٨٦
الأثر الرجعى للشرط فى الشريعة الإسلامية ٩٠
آثار الشرط بعد انتهاء-مرحلة التعليق فى فقه القانون الوضعى ٩٢
الشرط الواقف ٩٣
الشرط الفاسخ ٩٥
الأثر الرجعى للشرط فى فقه القانون الوضعى ٩٧
استثناءات قاعدة الأثر الرجعى للشرط..... ٩٨

الباب الثانى

الالتزام الموصوف من حيث النفاذ فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى..... ١٠١
تمهيد..... ١٠١
الفصل الأول : ماهية الأجل وخصائصه بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى ١٠٣
تعريف الأجل فى الفقه الإسلامى ١٠٤
تعريف الأجل فى فقه القانون الوضعى ومقارنته بالفقه الإسلامى ١١٠
التفرقة بين الشرط والأجل فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ١١٥
العقد المنجز والمضاف والمعلق ١١٦
خصائص الأجل فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ١٢٣

تحديد الأجل بالأمر المستقبل فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ١٢٣
تحقق الوقوع فى الأجل فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ١٢٨
العقود التى يصح ربطها بالأجل والحقوق التى يلحقها وصف الأجل ١٣١
العقود التى لاتقبل الإضافة ١٣١
العقود التى لا تكون إلا مضافة بطبعها ١٣٢
العقود التى تقبل الإضافة ١٣٢
الفصل الثانى : أنواع الأجل فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ١٣٥
أنواع الأجل من حيث المصدر فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ١٣٦
الأجل الاتفاقى فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ١٣٦
الأجل الشرعى والأجل القانونى فى الشريعة والقانون ١٤٣
الأجل الشرعى ١٤٣
الأجل القانونى ١٤٨
الحد الأقصى لملكية الأسرة ١٤٨
الأجل المقرر فى القانون للحد الأقصى للبقاء فى الشيوع ١٤٩
الأجل الواقف فى الوصية ١٤٩
الحد الأقصى لمدة حق الحكر ١٥٠
مدة انتهاء حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى ١٥١
الحد الأقصى لعقد العمل ١٥١
الأجل القضائى فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ١٥٤
الأجل القضائى فىفقه القانون الوضعى ١٥٧
أنواع الأجل من حيث الوصف فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ١٦١
الأجل المعلوم فى الفقه الإسلامى ١٦١
الأجل المعلوم فى فقه القانون الوضعى ١٦٦
الأجل غير المعين فى الفقه الإسلامى ١٦٩
آراء الفقهاء فى التأجيل إلى آجال متفاوتة ١٧٠
الأجل غير المعين فىفقه القانون الوضعى ١٧٢
أنواع الأجل من حيث الأثر فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ١٧٤
الأجل المضاف فى الشريعة الإسلامية ١٧٤
الأجل الواقف فى فقه القانون الوضعى ١٧٧

أجل التوقيت الفاسخ فى الشريعة الإسلامية ١٧٩
التصرفات من حيث التأقيت وعدمه ١٨١
الأجل الفاسخ فى فقه القانون الوضعى ١٨٦
الفصل الثالث : الآثار المترتبة على الأجل فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ١٩٠
الآثار المترتبة على اقتران الالتزام بأجل الإضافة قبل حلوله فى الشريعة والقانون ١٩١
تأثير أجل الإضافة على وجود الالتزام فى الفقه الإسلامى ١٩١
آثار الالتزام المقترن بأجل واقف فى فقه القانون الوضعى ١٩٣
الوسائل التحفظية فى الفقه الإسلامى والتى يتخذها الدائن ضد مدينه إذا كان دينه مؤجلا..... ١٩٦
ما يترتب على أن حق الدائن يعتبر غير نافذ قبل حلول الأجل الواقف ٢٠٤
آثار اقتران الالتزام بأجل التوقيت الفاسخ فى الشريعة الإسلامية والقانون ٢١٠
آثار إضافة الالتزام عند حلول الأجل فى الشريعة والقانون ٢١٤
انقضاء الأجل فى الشريعة الإسلامية والقانون ٢١٤
الاختلاف فى انتهاء الأجل ٢١٥
طريقة احتساب الأجل ٢١٧
سقوط الأجل فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ٢٢١
شهر الإفلاس أو الإعسار ٢٢١
إضعاف التأمينات الخاصة ٢٢٤
توثيق الديون وأثرها على الأجل فى الفقه الإسلامى ٢٢٦
سقوط الأجل لعدم تقديم التأمينات التى وعد بها المدين ٢٢٩
نظرة الفقه الإسلامى لحالة إخلال المدين بما وعد به من تأمينات ٢٣٠
التنازل عن الأجل فى الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ٢٣٤
الأجل الواقف ٢٣٥
الأجل الفاسخ ٢٣٦
التنازل عن الأجل فى الفقه الإسلامى ٢٣٦
الآثار المترتبة على حلول الأجل فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٢٣٩
أجل الإضافة أو الأجل الواقف ٢٣٩
أجل التوقيت أو الأجل الفاسخ بعد حلوله ٢٤٢
عدم رجعية الأجل المضاف فى الفقه الإسلامى والقانون ٢٤٣
عدم رجعية أجل التوقيت فى الفقه الإسلامى والقانون ٢٤٥

الباب الثالث

الالتزام الموصوف من حيث المحل فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى ٢٥٠

تمهيد ٢٥٠

الفصل الأول : الالتزام التخييرى بين الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ٢٥٢

حقيقة الالتزام التخييرى فى الشريعة الإسلامية ٢٥٣

فى فقه القانون الوضعى ٢٥٧

قيام وصف التخيير فى فقه القانون الوضعى وصحة خيار التعيين فى الفقه الإسلامى ٢٥٩

مصدر خيار التعيين ومن له هذا الخيار فى الفقه الإسلامى ٢٦٤

فى فقه القانون الوضعى ٢٦٥

الطريقة التى يتم بها الخيار ٢٦٨

أحكام الخيار والالتزام التخييرى بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى ٢٦٩

حكم البيع مع خيار التعيين فى الفقه الإسلامى ٢٦٩

حالة الخيار للمشترى ٢٧٠

حالة الخيار للبائع ٢٧٢

حكم الامتناع عن استعمال الخيار فى فقه القانون الوضعى ٢٧٤

حالة ترك الاختيار للمدين ٢٧٤

حالة ترك الاختيار للدائن ٢٧٧

أحكام الهلاك فى الالتزام التخييرى وتحمل التبعة فى خيار التعيين ٢٨٠

هلاك الأشياء محل الاختيار أو أحدها والخيار للمدين ٢٨٠

الهلاك الكلى لأحد الأشياء محل خيار التعيين والخيار للمدين فى الفقه الإسلامى ٢٨١

الحكم فى فقه القانون الوضعى ٢٨٣

هلاك الشيئين معا وكان هلاك أحدهما بخطأ المدين ٢٨٤

هلاك الشيئين معا وكان هلاك كل منهما بخطأ المدين ٢٨٤

هلاك الشيئين معا وهلاك أحدهما بخطأ الدائن ٢٨٥

هلاك الشيئين معا وهلاك كل منهما بخطأ الدائن ٢٨٥

المقارنة ٢٨٥

الهلاك الجزئى لأحد الأشياء والخيار للمدين فى الفقه الإسلامى ٢٨٦

حكم الهلاك الجزئى فى فقه القانون الوضعى ٢٨٨

هلاك أحد الأشياء دون الآخر بالسبب الأجنبى ٢٨٨

هلاك أحد الأشياء دون الآخر بخطأ المدين ٢٨٩
هلاك أحد الأشياء دون الآخر بخطأ الدائن ٢٨٩
المقارنة ٢٩٠
هلاك الأشياء محل الاختيار أو أحدها والخيار للدائن ٢٩١
الهلاك الكلى فى الفقه الإسلامى ٢٩١
حكم الهلاك الكلى والخيار للدائن فى فقه القانون الوضعى ٢٩٢
هلاك الشيئين معا وكان هلاك كل منهما بخطأ الدائن ٢٩٣
هلاك الشيئين معا وكان هلاك أحدهما بخطأ الدائن ٢٩٣
هلاك الشيئين معا وهلاك كل منهما بخطأ المدين ٢٩٤
هلاك الشيئين معا وكان هلاك أحدهما بخطأ المدين ٢٩٤
الهلاك الجزئى لأحد الأشياء والخيار للدائن فى الفقه الإسلامى ٢٩٥
فى فقه القانون الوضعى ٢٩٧
هلاك أحد الشيئين دون الآخر بالسبب الأجنبى ٢٩٧
هلاك أحد الشيئين دون الآخر بخطأ المدين ٢٩٧
هلاك أحد الأشياء دون الآخر بخطأ الدائن ٢٩٨
المقارنة ٢٩٨
استناد تعيين المحل للماضى فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٣٠٠
الفصل الثانى : الالتزام البدلى بين الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعى ٣٠٤
طبيعة الالتزام البدلى فى الفقه الإسلامى ٣٠٦
قيام وصف البدل فى فقه القانون الوضعى ٣٠٩
تطبيقات القاعدة الفقهية للانتقال للبدل فى الفقه الإسلامى ٣١٢
مالا يجوز الاستبدال فيه وهو دين السلم قبل قبضه ٣١٣
مما يجوز الاستبدال فيه إبدال الأثمان ٣١٥
المثل أو القيمة للدين فى ظل متغيرات أسعار الصرف ٣١٦
غلاء النقد ورخصه ٣١٧
حالة عدم توفر النقد وانقطاعه ٣١٨
حالة كساد النقد ٣١٩
ما تجب فيه القيمة ٣٢٠
الضمان إذا هلك المبيع المقبوض فى البيع الفاسد ٣٢٠

رد المغصوب ٣٢٢
تمييز الالتزام البدلى عما يشتبه به فى فقه القانون الوضعى ٣٢٥
الالتزام البدلى والالتزام التخييرى ٣٢٥
الالتزام البدلى والشرط الجزائى ٣٢٧
الالتزام البدلى والعربون ٣٢٨
ثبوت خيار البدل ومصدره فى الفقه الإسلامى ٣٣١
خيار البدل ومصدره فى فقه القانون الوضعى ٣٣٥
تعيين الأداء وأحكام تحمل التبعة للالتزام البدلى فى الفقه الإسلامى ٣٤٢
هلاك المحل الأصلى فى الفقه الإسلامى ٣٤٤
هلاك البديل فى الفقه الإسلامى ٣٤٧
محل الأداء فى الالتزام البدلى فى فقه القانون الوضعى ٣٥٠
هلاك المحل الأصلى فى فقه القانون الوضعى ٣٥٣
هلاك المحل الأصلى بسبب أجنبى ٣٥٣
هلاك المحل الأصلى بخطأ الدائن ٣٥٤
هلاك البديل فى فقه القانون الوضعى ٣٥٥

الباب الرابع

الالتزام الموصوف من حيث الأطراف فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى ٣٥٨
تمهيد ٣٥٨
الفصل الأول : التضامن بين الدائنين فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى ٣٦٢
طبيعة ومصدر التضامن الإيجابى ٣٦٣
طبيعة التضامن الإيجابى فى الفقه الإسلامى ٣٦٣
مصدر التضامن بين الدائنين فى فقه القانون الوضعى ٣٦٩
أحكام التضامن بين الدائنين فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى ٣٧١
علاقة الدائنين المتضامنين بالمدين فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى ٣٧١
وحدة المحل ٣٧١
مبدأ وحدة الدين فى الفقه الإسلامى ٣٧٥
تعدد الروابط ٣٧٨
تعدد الروابط فى الفقه الإسلامى ٣٨٢
النيابة التبادلية بين الدائنين فى فقه القانون الوضعى ٣٨٦

النيابة التبادلية بين الدائنين فى الفقه الإسلامى ٣٨٨
علاقة الدائنين فيما بينهم فى فقه القانون الوضعى ٣٩٤
انقسام الدين بين الدائنين ٣٩٤
رجوع الدائنين على من استوفى الدين ٣٩٦
علاقة الدائنين فيما بينهم فى الفقه الإسلامى ٣٩٧
مشاركة الدائنين للقابض ٣٩٨
وفاء أحد الدائنين بمقابل ٣٩٨
هبة أحد الدائنين حصته للمدين أو إبراؤه منها ٣٩٩
زواج أحد الشريكين بحصته من الدين أو الصلح عما عن جناية عمد ٤٠٠
الخلع ٤٠١
تنازل أحد الدائنين عن حقه فى الرجوع على بقية الدائنين ٤٠٢
الفصل الثانى : التضامن بين المدينين فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٤٠٣
مصدر التضامن بين المدينين فى الفقه الإسلامى ٤٠٦
الرضاء ٤٠٧
الشركاء فى شركة المفاوضة والأعمال ٤٠٩
التضامن فى التصرفات الفعلية ٤١٠
مصدر التضامن بين المدينين فى فقه القانون الوضعى ٤١١
حالات التضامن فى القانون المدنى ٤١٢
حالات التضامن فى القانون التجارى ٤١٤
افتراض التضامن فى المواد التجارية ٤١٥
حالات التضامن فى القانون الجنائى ٤١٧
حالات التضامن فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ٤١٨
أحكام التضامن بين المدينين فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٤٢٠
علاقة المدينين المتضامنين بالدائن فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٤٢٠
وحدة الدين ٤٢٠
المطالبة بالدين ٤٢١
فى الفقه الإسلامى ٤٢٣
انقضاء الدين بالوفاء بالنسبة لسائر الدائنين ٤٢٥
تمسك المدين بأوجه الدفع المتعلقة بالدين نفسه ٤٢٦

فى الفقه الإسلامى ٤٢٧
تعدد الروابط ٤٣٠
التجديد ٤٣١
المقاصة ٤٣٢
اتحاد الذمة ٤٣٣
الإبراء ٤٣٤
الإبراء من الدين ٤٣٤
الإبراء من التضامن ٤٣٦
التقادم ٤٣٧
الآثار التى تترتب على تعدد الروابط بين المدينين فى الفقه الإسلامى ٤٣٩
العيوب والأوصاف ٤٣٩
أسباب الانقضاء الخاصة ٤٤١
التجديد فى الفقه الإسلامى ٤٤١
اتحاد الذمة فى الفقه الإسلامى ٤٤٣
التقادم فى الفقه الإسلامى ٤٤٥
المقاصة فى الفقه الإسلامى ٤٤٦
الإبراء من الدين ومن التضامن ٤٤٨
النيابة التبادلية فيما بين المدينين المتضامنين فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى ٤٥١
الإعذار والمطالبة القضائية ٤٥١
إعذار المدينين المتضامنين فى الفقه الإسلامى ٤٥٣
استحالة التنفيذ ٤٥٤
استحالة التنفيذ للالتزام التضامنى فى الفقه الإسلامى ٤٥٦
الصلح مع أحد المدينين المتضامنين ٤٥٨
الصلح فى الدين التضامنى فى الفقه الإسلامى ٤٥٩
الإقرار واليمين ٤٦٠
حكم الإقرار بالدين التضامنى والحلف باليمين فى الفقه الإسلامى ٤٦١
حجية الأحكام ٤٦٣
موقف الفقه الإسلامى من حجية الأحكام بين المدينين المتضامنين ٤٦٥
علاقة المدينين المتضامنين فيما بينهم فى الفقه الإسلامىوفقه القانون الوضعى ٤٦٩

انقسام الدين بين المدينين المتضامنين ٤٦٩
انقسام الدين بين المدينين المتضامنين فى الفقه الإسلامى ٤٧١
رجوع المدين الموفى على بقية المدينين المتضامنين ٤٧٣
حق الرجوع بين المدينين المتضامنين فى الفقه الإسلامى ٤٧٦
طريق رجوع المدين على بقية المدينين المتضامنين فى فقه القانون الوضعى ٤٨٠
الدعوى الشخصية ٤٨٠
دعوى الحلول ٤٨١
الأساس الفقهىلرجوع المدين الموفى على بقية المدينين المتضامنين معه فى الفقه الإسلامى ٤٨٢
الوكالة ٤٨٢
القرض ٤٨٣
ملك الدين بالأداء ٤٨٤
دعوى الإثراء بلا سبب ٤٨٤
الفصل الثالث : الالتزام غير القابل للانقسام ٤٨٧
ماهية ومصدر الالتزام غير القابل للانقسام فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٤٨٨
تعريف الالتزام غير القابل للانقسام فى فقه القانون الوضعى ٤٨٨
الالتزام غير القابل للانقسام فى الفقه الإسلامى ٤٩٠
مصدر عدم القابلية للانقسام فى فقه القانون الوضعى ٤٩٤
طبيعة محل الالتزام ٤٩٤
الالتزام بالأداء ٤٩٤
الالتزام بعمل ٤٩٦
الالتزام بالامتناع عن عمل ٤٩٧
من مصادر عدم القابلية للانقسام الاتفاق ٤٩٨
مصدر عدم قابلية الالتزام للانقسام فى الفقه الإسلامى ٤٩٩
طبيعة المحل غير القابل للانقسام فى الفقه الإسلامى ٤٩٩
عدم الانقسام المشروط فى الفقه الإسلامى ٥٠١
آثار عدم انقسام الالتزام فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٥٠٤
آثار عدم انقسام الالتزام عند تعدد المدينين فى فقه القانون الوضعى ٥٠٤
آثار عدم الانقسام فى علاقة المدينين ببعضهم ٥٠٨
آثار عدم انقسام الالتزام عند تعدد المدينين فى الفقه الإسلامى ٥٠٩

آثار عدم انقسام الالتزام عند تعدد الدائنين فى الفقه الإسلامى وفقه القانون الوضعى ٥١٥
تعدد الدائنين فى الالتزام غير القابل للانقسام فى فقه القانون الوضعى ٥١٥
علاقة الدائنين بعضهم ببعض فى الالتزام غير القابل للانقسام ٥١٩
انقضاء الالتزام غير القابل للانقسام ٥٢٠
تعدد الدائنين فى الالتزام غير القابل للانقسام فى الفقه الإسلامى ٥٢٢
الخاتمة ٥٢٦
فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٥٣٨
فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٥٤١
فهرس الأعلام ٥٤٢
فهرس المصادر والمراجع ٥٤٣
فهرس الموضوعات ٥٥٧